الثـــورة

جريدة شهرية تصدرها رابطة العمل الشيوعي الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

العدد: 09 (مارس 2017) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

حراك بلدة تماسينت بالحسيمة: النضال والآفاق ص: 02	نساء الحسيمة يصنعن الحدث في اليوم الأممي للمرأة العاملة ص: 04	النظام مفلس يستحيل إصلاحه، الاشتراكية هي البديل ص: 05	نضال عمال الشحن والتفريغ بإسبانيا ص: 07	تحرر النساء المشروع الماركسي أم المشروع النسواني؟ ص: 11

الافتتاحية:

ونحن على مشارف الذكرى المائوية لثورة أكتوبر الاشتراكية 1917، الأوضاع في العالم اليوم هي أشبه ما تكون بالأوضاع التي سادت العالم قبيل اندلاع ذلك الحدث التاريخي العظيم:

فمن جهة نظام مفلس يرفض أن يموت ولكي يبقى، بشكل مصطنع، يجر الحضارة الإنسانية إلى الهاوية. هذا ما شهدناه قبل 100 عام عندما تسببت أزمة الرأسمالية في حرب دموية وما لا يعد من الأهوال والآلام والمآسي، وهذا ما نشهده اليوم أيضا حيث تتسبب أزمة الرأسمالية العميقة، والأكثر حدة حتى من نظيرتها قبل قرن من الزمان، في الكثير من الحروب وموجة الإرهاب عبر العالم وملايين اللاجئين والجوعى والخراب...

ومن جهة أخرى هناك الطبقة العاملة العالمية والشعوب المضطهدة وهي تنهض لتقاتل بشراسة النمور، في كل مكان، لكي تغير هذا الوضع.

صحيح أنها لا تفهم بشكل واضح، حتى الآن، ما الذي تريده، لكنها تفهم بالتأكيد ما لا تريده: إنها لا تريد الاستغلال والفقر والاضطهاد والتلوث والحروب والإرهاب والفساد، الخ، أي بعبارة واحدة: إنها لا تريد **الرأسمالية**، لأن كل تلك المآسي ليست سوى مظاهر لأزمة النظام الرأسمالي وقد بلغ أقصى درجات تعفنه وتحلله.

وما يصدق على العالم يصدق بدرجة أكبر على الوضع الداخلي في المغرب؛ فالنظام الرأسمالي التبعي القائم في أزمة خانقة وليس لديه ما يقدمه سوى المزيد من الاستغلال والنهب والقمع والتقشف، بغض النظر عن شكل الحكومة ("يسارية" كانت أم يمينية)، وفي المقابل هناك الطبقة العاملة وعموم الكادحين يقاومون بأشكال متعددة ويبحثون بعناد عن التغيير الجذري.

لقد صار التغيير الاشتراكي للمجتمع مهمة آنية وضرورية، كل ظروفها الموضوعية ناضجة. ما الذي ينقص إذن؟ إن ما ينقص هو العامل الذاتي: الحزب العمالي الماركسي الثوري القادر على قيادة نضالات الطبقة العاملة والفلاحين وعموم الفقراء نحو القضاء على النظام الرأسمالي وحسم السلطة السياسية والاقتصادية بيد مجالس العمال والفلاحين.

وما دامت هذه المهمة لم تنجز ستستمر الأزمة في سحق ضحاياها وستستمر التضحيات تضيع هباء وسيبقى النظام الرأسمالي الدكتاتوري القائم قادرا على الاستمرار رغم إفلاسه وتعفنه. لذا ندعوكم إلى الالتحاق بنا في مهمة بناء ذلك الحزب العمالي الماركسي الثوري، في المغرب وعلى الصعيد الأممي؛ ندعوكم إلى الانخراط في مهمة بناء الحزب الذي سيكمل ما بدأه البلاشفة قبل 100 عام، أي: الانتقال بالإنسانية من عالم الضرورة والهمجية إلى عالم الحرية والاشتراكية.

حراك بلدة تماسينت بالحسيمة: النضال والآفاق

لا تخرج مطالب بلدة تماسينت، كما سطرتها "لجنة الحراك الشعبي بتماسينت"، عن إيجاد حل جذري لمياه الصرف الصحي التي تخنق أنفاس الساكنة، وإتمام بناء قنطرة واد غيس، وإعادة تأهيل المركز الصحي وتجهيزه بمعدات الإسعافات الأولية، وفتح دار الشباب وملعب القرب الذي انهار بنيانه قبل فتحه، وإعادة بناء مركز دار الولادة المهجور بسبب موقعه... مطالب بسيطة لا تتجاوز في سقفها حد المطالبة بتحسين شروط العيش واحترام كرامة الإنسان، ولا تعكس إلا رغبة الأهالي في العيش ولو في إطار الحد الأدنى. لكن ورغم بساطة المطالب، فإنها في "مملكة" محمد السادس، الذي يحكم بقبضة من حديد ونار والذي يحتل بالمناسبة المرتبة الخامسة عالميا بين أغنى ملوك العالم والأول إفريقيا، تتطلب نضالا طويلا وشاقا وجذريا.

البداية:

تبعد تماسينت عن مدينة الحسيمة بـ 20 كلم، إداريا هي جزء من إقليم الحسيمة. تماسينت بلدة من بلدات المغرب المنسي، المغرب "غير النافع". لا يمكن أن تتكلم في تماسينت عن شيء اسمه البنية التحتية أو التعليم أو التطبيب أو فرص عمل.

ضد كل هذا قررت الأهالي خوض غمار النضال بعدما ملت من الصمت، وبالتجربة تعلمت أن الصمت لن يحقق لها غير تلك الوضعية المأساوية التي تعيشها وتحياها. وضعية اليوم بتماسينت هي وضعية الأمس.

تاريخيا تعرض الريف لحملة قمعية شعواء وحصار اقتصادي طويل وسياسة تفقير وتهميش وعزل. مازلت الذاكرة الجماعية في الريف تستحضر القمع الدموي الذي تعرضت له الجماهير في 1958- 1959 على يد من كان وليا للعهد آنذاك "الحسن العلوي" والذي لم يختلف معه الأمر عندما أصبح "ملكا". الذاكرة في الريف تورّث وتعاش، فمن لم يعش فترة الخمسينات والستينات حيث القمع بالمروحيات المدججة بكل أنواع الأسلحة الثقيلة والقتل والاعتقال بالشبهة، عاش فترات أخرى لا تقل دموية كـ "انتفاضة 84" والتي قمعت بالرصاص الحي وخلفت العديد من الشهداء دفنوا في مقابر جماعية تحت جنح الليل لإخفاء معالم الجريمة.

كل هذا مستحضر في منطقة الريف ويناقش عند كل حراك جماهيري في المنطقة. بلدة تماسينت وأهاليها، باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الريف، عاشوا كل هذا التاريخ ويستحضرونه، فقرروا الانتفاض على التهميش الممنهج، ومن أجل حياة أفضل أعلنوا "النفير".

تنوع أشكال الاحتجاج:

ما يميز حراك تماسينت عن غيره هو البعد الديمقراطي الذي يتميز به. فقبل خوض أي شكل نضالي تدعو لجنة الحراك إلى جمع عام موسع لكل الأهالي وتسهر لجنة الحراك على تنظيمه. الجمع العام يتخذ القرارات والخطوات لتصبح ملزمة. بهكذا آلية ديمقراطية تأطرت كل المعارك النضالية التي خاضتها بلدة تماسينت الصامدة. إن الجماهير تتعلم بالتجربة، وأهالي تماسينت بالتجربة تعلموا الديمقراطية ومارسوها.

لم تعتمد تماسينت على شكل واحد محدد في النضال، كان هناك تنوع وتطوير للأشكال النضالية. لقد خاضت تماسينت العديد من الوقفات ضد جماعة "إمرابطن" ومركز "القيادة" وخاضت مع "المسؤولين" سلسلة من "الحوارات" لكنها كانت تلقى فقط الأذان الصماء. وكلما لقوا تلك الآذان الصماء والتعنت صعد الأهالي في أشكالهم ووتيرة نضالهم.

شهدت تماسينت، وفي إطار تنوع أشكال النضال وكذا الخط التصاعدي الذي اتخذته طريقا لخوض الصراع ضد الدولة، إضرابات عامة في البلدة، وغالبا ما تكون الاستجابة جماعية وطوعية لقرار الإضراب العام. فبجانب هاته الإضرابات العامة شهدت بلدة تماسينت معتصما بالجماعة وصل، يوم 5 مارس، إلى 45 يوما، وقد كان يوم 5 مارس يوم إضراب عام ومسيرة جماهيرية حاشدة إلى إمزورن البعيدة حوالي 5 كلم عن تماسينت. بجانب المسيرات إلى إمزورن بين الفينة والأخرى قام الأهالي بمسيرتين إلى الحسيمة، البعيدة بحوالي 20 كلم، مشيا عن الأقدام، شارك فيها كل الأهالي تقريبا نساء ورجالا شيوخا وشبابا، وقد لقيت المظاهرات استقبالا رائعا من طرف المنتفضين في الحسيمة. بجانب كل هذا، ووفاء لذكرى 20 فبراير ذكرى حراك الشعب المغربي ضد القمع والفساد والاستبداد ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، خلدت تماسينت الذكرى تحت شعار "تخليد ذكرى الشهداء"، خاصة وان منطقة الريف وعلى خلفية حراك 20 فبراير قدمت ستة شهداء. خمسة شهداء سقطوا بعدما تم إحراقهم في

أحد الأبناك يوم 20 فبراير 2011 أما الشهيد السادس هو الرفيق الحساني فقد قتل على يد "بلطجي" بالسلاح الأبيض في آيت بوعياش.

دائما كان رد السلطة هو "الوعد والوعيد" والدعوة إلى حوارات لا تسمن ولا تغني من جوع من أجل الالتفاف على مطالب جماهير تماسينت. ما تجهله السلطة هو أن الجماهير وطيلة هاته المدة تعلمت بتجربتها الخاصة وممارستها النضالية الشيء الكثير. وبجانب مراكمات الدروس الغنية في معمعان النضال اكتسبت الثقة في طاقتها أكثر، وقدرت حجمها أحسن تقدير وعلمت أين يميل ميزان القوى ومن يمتلك مفتاح اللعبة. وحدة جماهير تماسينت كانت دائما حجرة صلبة أمام كل محاولات السلطة السيطرة على الاحتجاج وقمعه أو تحريف مجراه، وبهذه الوحدة الصلبة والإرادة والعزيمة القويتين تخوض جماهير تماسينت معركتها النضالية.

التصعيد:

أصدرت لجنة الحراك هذا البلاغ:

«تفعيلا لتوصية الاجتماع الموسع والجماهيري للجنة الحراك الشعبي بتماسينت ليوم أمس الاثنين 2017/02/06، والمتمثلة في إغلاق مقر جماعة إمرابطن ومقر القيادة بتماسينت لمدة يوم كامل احتجاجا على عدم تجاوب السلطات الإقليمية مع مطالب ساكنة بلدة تماسينت وفي حالة عدم الاستجابة لمطالب الساكنة سينقل الاعتصام لإحدى ساحات إمزورن لمدة 24 ساعة وفي حالة إصرار الدولة على عدم الاستجابة سينقل المعتصم إلى الحسيمة المدينة ...

مرحبا بكم في الحسيمة "حكم الشعب نفسه بنفسه".»

ما تم يوم 07 مارس هو تطبيق لخلاصات الجمع العام الديمقراطي وممارسة سلطة الجماهير ميدانيا بوحدتها النضالية الصلبة وبعزيمتها القوية. تم إغلاق مقر جماعة إمرابطن ومقر القيادة بتماسينت. لم يكن يوم 07 مارس يوما للنضال فقط، بل كان كرنفالا جماهيريا رائعا قامت به الجماهير. وفي هاته الأجواء النضالية المفعمة بالبطولة قامت الجماهير المنتفضة بمسيرة حاشدة إلى إمزورن مشيا على الأقدام من أجل خوض تجربة الاعتصام الليلي في إمزورن في أفق الاعتصام المفتوح في الحسيمة.

خيار التصعيد ليس خيار فرد أو أفراد في تماسينت، بل هو خيار وإيمان عام تتقاطع فيه كل الجماهير المحتجة والملتفة على الأشكال النضالية. وما السرعة في الاستجابة الجماعية والقوية لدعوات النضال باختلاف أشكالها إلا خير دليل على ذلك. لم تكن تماسينت قوية لولا وحدتها القوية والتي تشكلت عبر مسيرة النضال هاته، وإليها يعود الفضل في هاته الملحمة البطولية والنضالية للجماهير الكادحة في أحدى بلدات المغرب المنسي و"غير النافع".

الآفاق:

تماسينت هي جزء لا يتجزأ من نضال منطقة الريف والتي هي في المحصلة جزء لا يتجزأ من نضال الشعب المغربي ضد عدوه الطبقي. تعيش منطقة الريف بشكل خاص على صفيح ساخن خاصة بعد حادثة استشهاد محسن فكري وما خلفه من موجة نضالية قوية عمت كل المغرب بشكل عام ومنطقة الريف بشكل خاص.

الحسيمة تعرف غليانا قويا وحراكا نضاليا ما زال يصمد ويمتد رغم كل محاولات القمع التي يتعرض لها والعسكرة واحتلال الساحات. لم تستطع العسكرة ولا القمع الحد من نضال الجماهير بالحسيمة، بل نراه عند كل تدخل قمعي ضده يقوى ويتجذر. للتجذر أشكال مختلفة ومتنوعة يمكن أن نلمسها في حراك الحسيمة في انفتاحها على فئات كانت إلى حدود الأمس القريب لا تبارح البيت. أن تخرج المرأة في الريف في مسيرة يستلزم ثورة، وأن تقود تلك المرأة مسيرة هي انتصار الثورة.

ليس بالشيء السهل أن تخرج المرأة الريفية في مسيرة حاشدة يوم 08 مارس بالحسيمة.. إن هذا الخروج تعبير عن زلزال عميق باطني يقع تحت تلك القشرة السطحية والتي تبدو للوهلة الأولى متماسكة وتوحي بأن الأمور عادية. ليست الأمور عادية في الحسيمة وكل الريف والمؤشر الثاني الذي يساق هنا هو المظاهرة التي تمت من أجل تخليد الذكرى الثالثة عشر لزلزال الحسيمة 2004. بالنسبة للنظام كان ذلك يوما عاديا، لا دعوات للتظاهر ولا أي شيء يوحي بأن هناك شيء ما سيحدث، وفجأة الآلاف من المحتجين في الشوارع.

ابتدأ العمل قبل نصف ساعة من الخروج للشارع بدعوات على "الواتساب" للاحتجاج وتخليد الذكرى، تعبئة بسيطة ولكن القابلية للاحتجاج كانت كبيرة تعكس مدى الغضب والرغبة في التغيير. هناك تحولات عميقة تحدث يجب أن نلتقطها ونعطيها مضمونها الحقيقي.

إضافة إلى بوكيدارن وايت بوعياش وامزورن وتارجيست مؤخرا دخلت على خط الاحتجاج "كتامة" وكانت البداية اعتصام. لقد أصبح طقس الاحتجاج في منطقة الريف شكلا يوميا. ولأنه شكل يومي ويعم كل المنطقة أصبح من اللازم ربطه ببعضه بعض.

إن التنسيق بين مواقع النضال ليس ترفا أو خيارا بين خيارات أخرى. إنه العمل الجاد الوحيد الذي يقدم لهذا الحراك.. ليس التنسيق فحسب، بل كذلك خلق آليات تنظيمية ديمقراطية مبنية قاعديا وتكون للجماهير سلطة عليها. كل مواقع المسؤولية يجب أن تكون منتخبة مع حق العزل. ما من أحد فوق النقد والتوجيه.

إن قوة الحركة يعكسها قوة التنظيم. ولكي نحصل على حراك قوي وتنظيم متين يجب أن نحصل على جماهير واعية ومقررة لكل أشكال النضال. الجماهير هي القائدة وهي المقررة وليس فقط المشاركة والتابعة. إن توحيد نضالات الريف خطوة آنية ومستعجلة من أجل الانتصار. قضية "الحكرة" لا تعني فقط سكان الريف بل كل المغرب، إنها قضية شعب يعيش تحت نير الديكتاتورية، والنظام لا يفرق في قمعه بين منطقة أو أخرى. كل محتج ضد الفساد في القمع متساوي.

سيدخل حراك الريف في منعطف نوعي إذا تمكن أهالي تماسينت من إقامة معتصمهم في الحسيمة. قد يشكل هذا المعتصم نقطة التقاء لكل الرافضين والمحتجين على سياسة النظام القائم، وقد يتحول إلى قبلة لكل حركات الاحتجاج بالمنطقة ونقطة ارتكاز لها.

كماركسيين نعطي أهمية خاصة للتجارب السابقة وندعوا مناضلينا وكل المتعاطفين معنا إلى تمحيصها ودراستها على محك التجربة التاريخية. تتولد الخبرات ليس فقط بالممارسة، بل كذلك بدراسة تجارب الشعوب التي سبقتنا في النضال والاستفادة منها عن طريق الوقوف على نقط القوة والضعف فيها. ليس هذا العمل أكاديميا، بل ضروري في مسار العملية النضالية لتجاوز الأخطاء السابقة وتقويم التجربة الحالية والدفع بها إلى الأمام.

مناسبة هذا الحديث هو ما خلفه درس مخيم "إكديم إيزيك" بالصحراء الغربية سنة 2010. لقد انطلق المخيم من مطالب تتعلق بالحق في العمل والتعويض عن البطالة، وعلى بعد 12 كلم من مدينة العيون نصبت الخيام ولم تتجاوز 30 خيمة في البداية. ولأن المنطقة تعيش على وقع البطالة أصبح المخيم محجا وقبلة للمعتصمين حتى انه أصبح يضم قبل تفكيكه بالقوة أكثر من 6000 خيمة تحوي حوالي 7000 أسرة. من معتصم احتجاجي بسيط تحول إلى "مستوطنة" قائمة. ومن الحق في الشغل والتعويض عن البطالة، اتسع سقف المطالب وتداخلت المطالب الاجتماعية بالسياسية.

لم يكن نقص العزيمة ولا المبدئية في النضال ولا الصمود في المواجهة هي التي عجلت بتفكيك المخيم والقضاء عليه. بل كان المنظور الخاطئ هو الذي أوقع قيادة المعتصم في الفخ. في اللحظة التي كان يجب على قيادة المعتصم أن تطلق نداء تعميم معتصمات ومخيمات المهمشين والعاطلين عن العمل والمقهورين في كل مناطق المغرب، والعمل على توحيد النضال بين الشعبين من أجل هزم العدو المشترك، والدفع بنار الاحتجاج إلى أقصاه. عملت على عزله واعتباره شأنا خاصا بهم فقط ساكنة الصحراء الغربية وكأنها الوحيدة التي ترزح تحت نار الفاقة والبطالة والتهميش.

عكس كل هذا يجب أن يكون مخيم تماسينت بالحسيمة. يجب أن يستفاد من هذا الدرس العظيم ومن هاته الهزيمة، الجيوش المهزومة هي المستفيد الأول من دروس الحروب، كما كان نابليون يقول. في البداية يجب أن ينظم الحراك بآليات أكثر ديمقراطية ويتمركز في شعارات واضحة، وجنبا إلى جنب يجب الدعوة إلى فتح جبهات أخرى في كل المغرب.

كما قلنا سابقا "الحكرة" ليست سيفا مسلطا على منطقة دون غيرها، بل هي مسلطة على كل الشعب المغربي. والبطالة لا تسألك عن هويتك القومية أو اللغوية، بل هي مخطط طبقي مستقل عن مسألة الأعراق والأبعاد الإثنية.. مبدئيا منطقة الريف ستكون قاطرة الاحتجاجات في المغرب شريطة أن تتوفر "قيادتها" على منظور طبقي ذي أبعاد وطنية. عزل الحراك في الريف سيكون بداية نهايته ودرس "إيكديم إيزيك" مثال صارخ على ذلك.

نساء الحسيمة يصنعن الحدث في اليوم الأممي للمرأة العاملة

يوم الأربعاء 08 مارس 2017، خرجت نساء مدينة الحسيمة، شمال المغرب، في مظاهرة احتجاجية حاشدة، استجابة لنداء سبق أن وجهته نساء من المدينة، عبر شريط فيديو، لجعل هذا اليوم مناسبة للنضال ضد الاستغلال والتهميش والقمع و"الحكرة".

وفي وصف للمسيرة قال أحد الشهود عيان:

«مسيرة اليوم، التي شاركت فيها أمهاتنا وأخواتنا، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بالحسيمة، قدرت بـ 10 ألف متظاهرة، كانت ناجحة بكل المقاييس، رأيت كيف صدحت المرأة الريفية بكل حرية وعبرت عما بداخلها من حكرة وظلم، هذا الإحساس التي تعاني منه المرأة المغربية عموما والمرأة الريفية خصوصا، دعما وتتمة للحراك الشعبي بالريف للمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، في الوقت الذي كان النضال بالريف حكرا على الرجال فقط.

شاهدت شباب الحسيمة وهم يؤمنون جميع مداخل ومخارج حديقة 03 مارس، وعدم السماح لأي غريب بالاقتراب من الحلقية النسائية، ومنع أي شخص (من غير الصحفيين) من تصوير النساء حيث أرغم الشباب الأجهزة السرية على حذف صور التقطوها بهواتفهم.

الشارع أصبح تحت سيطرة اللجنة الشعبية، تم تأمين مرور السيارات وعدم عرقلة السير دون الحاجة للدولة لتأمين المسيرة الحاشدة... لتنتهي في ساحة الشهداء رغم تنصيب سياج لمنع أي تظاهرة هناك، إلا أن المرأة الريفية العنيدة أبت إلا أن تقتحم الساحة بالشعارات القوية وبالورود والشموع... أحداث الشغب الأخيرة التي قام بها المخزن العبقري عبر دس بلطجية في الجمهور الكروي، ساهمت بشكل كبير في شحن المرأة الريفية بقوة لتتحدى خوفها والعادات والتقاليد...فشكرا لكم مجددا ! لكن يا نساء الريف الحرائر أسمى التحايا...».

جابت هذه المظاهرة، التي عرفت مشاركة نساء حتى من المناطق المجاورة للحسيمة، من امزوران وتماسينت الخ، شوارع الحسيمة التي صارت فعليا تحت سيطرة الجماهير، وأثناء المسيرة وقفن أمام البنك الذي أحرق فيه البوليس خمسة من شباب 20 فبراير، ورفعن شعارات قوية ضد النظام القائم وأجهزته القمعية.

لكن هذا الحدث غير المسبوق لم يثر اهتمام وسائل الإعلام، الرسمية منها و"المستقلة"، والتي لم تكلف نفسها طبعا الإشارة إليه، كما لم يثر اهتمام الجمعيات النسائية والآنسات والسيدات النسوانيات مناضلات الصالونات الأنيقة والاحتفالات الباذخة في فنادق خمس نجوم. وهذا طبيعي، فالحراك الذي شهدته الحسيمة يتجاوز بكثير سقف مطالبهن المتمثلة في تمكينهن من المشاركة في كعكة المناصب البرلمانية والوزارية وغيرها.

إن ذلك الصمت في حد ذاته تعبير عن أهمية الحراك وخطورته على الطبقة السائدة ودولتها وجيوش المرتزقة المتملقين لها في الإعلام

وجمعيات ما يسمى "المجتمع المدني"، الخ. فهذه الخطوة تشكل بالفعل نقلة نوعية، ليس فقط للحراك الذي تشهده مدينة الحسيمة وحده، بل لمجمل النضال ضد الدكتاتورية والتهميش و"الحكرة" في المغرب.

نساء الطبقة العاملة وربات البيوت والفلاحات لا يخرجن للتظاهر من أجل التظاهر في حد ذاته، فلديهن آلاف الانشغالات ومقيدات بآلاف العراقيل وتجثم على صدورهن ركام من العادات والتقاليد والروتين، لذا فإنهم يحتجن إلى أحداث تاريخية كبرى لكي يتحركن بشكل جماهيري. لكنهن عندما يتحركن أخيرا فإنهن بدورهن يصنعن الأحداث التاريخية، فلنتذكر فقط أن الثورة الفرنسية سنة 1789، اندلعت إثر خروج نساء باريس للتظاهر من أجل الخبز وتحسين ظروف العمل والحياة الكريمة. ثم لنتذكر أن الثورة الروسية العظمى التي أسقطت النظام القيصري الاستبدادي، الذي حكم طيلة ألف عام، جاءت على إثر خروج نساء سان بيترسبورغ إلى الشوارع للمطالبة بالخبز والسلام، فبراير 1917، وتحديدا يوم 23 فبراير 1917، وفق التقويم القديم، أي بالضبط يوم 08 مارس، اليوم الأممي للمرأة العاملة، أي نفس اليوم الذي خرجت فيه نساء الحسيمة للتظاهر!

هناك ما يشبه القانون بالنسبة للحراك الجماهيري: في البداية يتحرك الشباب، والشباب المتعلم على وجه الخصوص، ثم تلتحق به تدريجيا فئات أخرى من الشباب - العاطلون العمال...- ثم يأتي دور العمال، أما نساء الطبقة العاملة ربات البيوت فلا يتحركن إلا بعد أن يتخذ الحراك عمقا وجدية أكبر، فيكون حراكهن في نفس الوقت دليلا على شرعية ذلك الحراك وعلى عمقه وسببا في المزيد من الشرعية والمزيد من العمق. الآن لم يعد يمكن لأحد أن يتهم الحركة بأنها حركة شباب مخربين لا يريدون سوى المشاكل.

لذا يجب الحرص على ألا يضيع هذا الانجاز هباء، كما يجب الحرص على ألا يكون مجرد تحرك مؤقت مناسباتي. يجب الحرص على إعطاءه الاستمرارية عبر أجهزة ديمقراطية حرة ومفتوحة. لضمان استمرارية هذا الحراك وتطويره وتعميقه يجب أن نعمل على نقاش ضرورة أن تنتظم النساء الكادحات في لجان للأحياء وأماكن العمل والتنسيق بينها في مجلس على صعيد المدينة، وتمكين النساء من قيادة حراكهن وتضمينه مطالبهن.

وننوه في هذا السياق باللجان الشعبية التي أقامها شباب المنطقة لحماية أنفسهم وممتلكاتهم بعدما تبين لهم أن السلطة الأمنية لا تضمن الأمن إلا لمن يريد التخريب. وهي لجان مكونة من شباب بزي خاص، انتظموا خلال المسيرة في سلسلة بشرية يحمونها من أي خطر محتمل من الرجعيين والمشوشين على الحراك.

كما يشكل هذا النهوض فرصة للشباب الثوري لكي ينشر الوعي الثوري بين صفوف النساء عبر شرح معنى سياسة التقشف ومعنى مختلف الهجومات التي تشنها الطبقة السائدة على خبز الكادحين وظروف العمل والعيش. هذه هي الفرصة لشرح الهجمة التي تواجهها المدرسة العمومية والصحة وأصل الاضطهاد الذي تعانيه النساء وطرق النضال ضد كل ذلك. وبذلك إيصال الوعي إلى أعماق المجتمع، إلى الفئات الأكثر اضطهادا وأكثر معاناة من البطالة والتهميش والغلاء. وهو ما سوف يعطي للحراك قاعدة صلبة وكفاحية أشد.

من الخطأ أن نعتقد أنهن غير مباليات أو أنهن غير قادرات على الفهم، بل على العكس تماما، ليس هناك من هو قادر على أن يفهم النقاش حول الغلاء والتهميش والحكرة أكثر من النساء الكادحات، لأنهن يعشنه بشكل يومي وليس بالنسبة لهن مجرد ترف "مثقفين".

يجب أن نقترح برنامج مطالب انتقالية بخصوص الصحة: النضال ضد الظروف المتردية لقطاع الصحة، حيث النساء يلدن في ظروف سيئة وتمكينهن من الكشف المبكر والعلاج المجاني للسرطان الذي ينهشهن، في منطقة هي الأعلى من حيث الإصابة بهذا المرض، وبناء مستشفيات ذات جودة وتجهيزها وتمكينها من الأطر الكافية. التعليم المجاني الجيد في كل قرية وكل بلدة، خاصة وأن المنطقة ونواحيها تسجل أرقاما رهيبة في الهدر المدرسي بين صفوف الإناث. وتقديم الدعم للتعاونيات والمشاريع الصغرى وخاصة التي تديرها النساء وتوفير مناصب الشغل وإلغاء ديون الفلاحين والفلاحات الفقراء والفقيرات، وغيرها من المطالب الملحة.

اليوم، وبعد عقود من مصادرة الاحتفال بهذا اليوم من طرف نساء الطبقة المتوسطة، ها هو تخليد يوم 08 مارس يعود أخيرا إلى جذوره الحقيقية؛ فيوم الثامن من مارس لم يأت منحة من طرف الدولة البرجوازية أو الأمم المتحدة، كما أنه لم يأت بمبادرة من نساء الطبقة المتوسطة النسوانيات، اللاتي صار يشكل بالنسبة لهن مناسبة لتقييم ما حققنه من مناصب في الحكومة والبرلمان ومراكز القرار بالشركات الكبرى.

إن جذور هذا اليوم تعود إلى مقترح توصية تقدمت بها المناضلتان الألمانيتان كلارا زيتكين وكايت دانكر للمؤتمر الأممي للنساء الاشتراكيات الذي انعقد بكوبنهاغن، 26 و27 غشت 1910، والذي كان على رأس جدول أعماله نقاش مسألة حق النساء في التصويت والحماية الاجتماعية للأمهات ومسألة بناء تنسيق منتظم بين النساء الاشتراكيات من جميع البلدان، حيث أشارتا: «بالاتفاق مع المنظمات البروليتارية السياسية والنقابية، تنظم النساء الاشتراكيات من كل القوميات في بلدانهن، يوما خاصا للنساء سيكون هدفه الرئيسي هو: الدفاع عن حق النساء في التصويت من منظور اشتراكي. وسيكون من الضروري نقاش هذا الاقتراح في العلاقة مع قضية المرأة انطلاقا من منظور اشتراكي.

سيكون لهذا الاحتفال طابع أممي ويجب التحضير له بالكثير من العناية». وبالفعل تمت الموافقة على هذه التوصية وتبنيها، فظهر الاحتفال بيوم المرأة العاملة منذ يومه الأول مناسبة للاحتجاج ضد سوء الأوضاع المعيشية وظروف العمل والنضال الثوري من أجل المساواة والاشتراكية.

مطالب نساء الحسيمة اللاتي خرجن للتظاهر يوم 08 مارس لا يمكن أن تتحقق إلا بتوحيد نضالهن بالنضال الذي تخوضه الطبقة العاملة المغربية، بنسائها ورجالها، ضد الرأسمالية والدكتاتورية. فقط في ظل الاشتراكية سيمكن تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال، وفي ظلها فقط سيصير من الممكن توفير الشغل لكل عاطل وعاطلة والمدرسة لكل طفل وطفلة والمسكن والصحة والعيش الكريم للجميع. هذا هو البديل الوحيد فلنظم أنفسنا ولننشر الوعي الاشتراكي بين النساء والرجال ولنناضل من أجل مغرب اشتراكي حر ومتقدم.

النظام مفلس يستحيل إصلاحه

الاشتراكية هي البديل

يعرف الصراع الطبقي بالمغرب في الآونة الأخيرة تصاعدا قويا. ويثير هذا الوضع، بطبيعة الحال، رعب الطبقة السائدة التي تعمل كل ما في مستطاعها لعزل معاركه عن بعضها وإطفائها الواحدة تلو الأخرى، بتكتيكات تختلف حسب الظرفية وطبيعة الحراك ومطالبه وعمقه وقوته، إلى آخره من الحيثيات.

خدامها الإصلاحيون بدورهم حاضرون في صف القوات المساعدة، فعندما يعجز القمع المباشر عن تحقيق المقصود، تتحرك فيالقهم من أجل خداع الجماهير وتحريف سهامها عن رأس الأفعى. تتمثل مهمتهم في محاولة إقناع المحتجين بأن مشاكلهم مرتبطة بهذا المظهر أو ذاك من مظاهر الاضطهاد، بهذا المسؤول أو ذاك، وليس بالنظام الرأسمالي الدكتاتوري القائم نفسه والطبقة الحاكمة ودولتها في شموليتهم؛ كما تتمثل في محاولة إيهامهم بأن الحل يكمن في تحقيق هذا المطلب أو ذاك، مع التأكيد على أنه من الأفضل أن يكون المطلب آنيا وفئويا وبسيطا، "فكل صغير جميل"، كما يقول المثل.

لكن الواقع هو أن مشاكل الجماهير، وإن اختلفت في مظاهرها: مشكل البطالة والبنية التحتية والغلاء والاعتداء على الكرامة الإنسانية والتهميش والاعتراف بالهوية الثقافية والحريات السياسية، الخ الخ، كلها مشاكل سببها واحد: إنه النظام الرأسمالي الدكتاتوري القائم. كما أن حلها لن يكون بأي قدر من الإصلاحات مهما كانت، بل بالتغيير الثوري العميق للمجتمع.

إن سياسة التقشف والتهميش والبطالة وغيرها من المشاكل، ليست نتاجا لأخطاء هذه الحكومة أو تلك، بل هي نتاج طبيعي للنظام الرأسمالي القائم عالميا ومحليا. لا يمكن القبول بالرأسمالية ورفض نتائجها، وبالتالي فإنه للنضال الجذري من أجل القضاء النهائي على تلك المشاكل كلها لا بد من النضال الثوري من أجل القضاء على النظام الرأسمالي نفسه واستبداله بنظام اشتراكي.

النظام القائم في المغرب نظام مفلس نهائيا وغير قابل مطلقا لأي إصلاح[1]. إنه نظام لم يخلف بعد أزيد من ستين سنة على ما يسمونه "الاستقلال" سوى الخراب والفقر والتخلف، الخ. صحيح أن مرتزقة النظام القائم، في الإعلام ومراكز البحث والأحزاب الرسمية، يقولون العكس، فيصورون المغرب بكونه "اقتصادا صاعدا" و"واحة للاستقرار" و"نموذجا يحتذى بالنسبة لباقي بلدان إفريقيا والشرق الأوسط"... لكن الواقع هو ما تفضحه الأرقام، فلنتركها تتكلم:

ارتفع عجز الميزان التجاري خلال الأشهر التسع الأولى من عام 2016 بنسبة 17,2%، بقيمة 20 مليار درهم وسجل ميزان المدفوعات عجزا في معاملات الحساب الجاري، بقيمة 26,7 مليار درهم، وقد بلغ العجز خلال يناير الماضي 12 مليار درهم ، مقارنة مع 9,3 مليار درهم في نفس الفترة عام 2016.

هذا العجز البنيوي الدائم والمتصاعد دليل قاطع وجلي على الإفلاس التام لنظام الطبقة السائدة في المغرب، نظام الرأسمالية التبعية المبني على احتكار طبقة من الطفيليات، ليست سوى أقلية ضئيلة في المجتمع، لأهم القطاعات وبنائها لثرواتها على أساس تسهيل النهب الإمبريالي وتصدير ثروات المغرب في شكلها الخام، إلى جانب باقي الجرائم المصاحبة للرأسمالية بطبيعتها مثل تهريب الأموال والتهرب الضريبي، الخ.

ولتغطية العجز تلجأ الحكومة إلى سياسة الاقتراض وهو ما أدى إلى ارتفاع صاروخي للمديونية. وفي هذا الصدد كان المكتب الدولي للدراسات "ماكينزي" قد صنف المغرب بكونه أكثر البلدان الإفريقية والعربية مديونية، محتلا الرتبة 29 بمعدل مديونية يصل إلى 136% من الناتج الداخلي الإجمالي. وقد بلغت ديون الخزانة 64,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016. كما تحتاج الحكومة حاليا إلى حوالي ثلاثة ملايير دولار لسد عجز الميزانية، وهي بالفعل تحضر للجوء إلى أسواق الدين العالمية في 2017 عن طريق إصدار سندات بمليار دولار...

إن المستقبل الذي تهديه الطبقة السائدة وحكوماتها المتعاقبة للشباب الكادح والعمال وعموم الفقراء، هو حلقة جهنمية من الديون وسياسة تقشف وحشية تقوم على المزيد من الاقتطاعات وتخفيض مناصب الشغل، في القطاعات الاجتماعية الحيوية، ورفع الدعم عن المواد الأساسية وضرب صندوق المقاصة، وخوصصة القطاعات العمومية وعلى رأسها التعليم، الخ.

الأوضاع المعيشية للجماهير صعبة ومأساوية، وهذا ما تؤكده المندوبية السامية للتخطيط، حيث أعلنت في تقريرها الأخير أن ثلث الأسر المغربية (32,3%)، تضطر إلى الاستدانة لتلبية نفقاتها الأساسية. و44,2% من الأسر المغربية صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال الفصل الرابع من 2016. هذا وقد صنف تقرير أمريكي المغرب في المرتبة 27، من أصل 30 دولة التي تعرف أقل تكلفة معيشية في العالم، بتكلفة معيشة أغلى من كازاخستان وجورجيا، وأيضا تونس والجزائر ومصر، بل أغلى حتى من روسيا والمكسيك!!

وبخصوص البطالة نشير إلى أنه سنة 2016 وحدها أفلست 7216 شركة، بزيادة 21,2% مقارنة مع 2015، وتم فقدان 37.000 منصب شغل. إلا أن التقارير الرسمية (المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب) تتحدث، رغم ذلك، بابتهاج عن تراجع نسبة البطالة سنة 2016 مقارنة مع 2015. ابتهاج ليس له ما يبرره إذا علمنا أن هذا

"التراجع" ليس سوى رقم هزيل هو 0,3% !! حيث انتقلت من 9,7% عام 2015 إلى 9,44% فقط، سنة 2016.

وحتى ذلك التراجع الهزيل ليس مؤشرا على صحة الاقتصاد ولا على تحسن أوضاع الشباب. لكي نفهم بشكل جيد أسباب هذا "التراجع" علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية: 20,5% من العمال أي 2.178.000 عامل، لا يتقاضون أجرا عن العمل الذي يقومون به (اشتغال في حقل الأسرة أو الورشة العائلية، الخ)؛ كما أن 9% من العمال أي ما مجموعه 958.000 عامل، هم عمال موسميون أو مصادفاتيون؛ إضافة إلى أن ثلثي العاملين، أي ما مجموعه 3.093.000، هم عمال بدون عقد عمل؛ و78,4% من العمال لا يتمتعون بحق التغطية الصحية.

إنه الاستغلال البشع من طرف الرأسماليين للأوضاع من أجل امتصاص دماء العمال بأجور البؤس وساعات العمل الطويلة والحرمان التام من الحقوق. أكبر المتضررين هم الشباب الكادح، والذي يرمى به إلى الهامش بدون عمل ولا أمل. قال تقرير للمندوبية إن شابا مغربيا من بين كل أربعة شباب (عمرهم ما بين 15 و24 سنة)، أي ما يساوي 1.685.000 شاب، لا يدرس ولا يعمل ولا يمارس أي تكوين. يالها من جريمة في حق هؤلاء الشباب وفي حق المستقبل! يا له من هدر رهيب للطاقات ما أحوج المجتمع إليها! يكفينا أن نتخيل كم هناك من العباقرة والمواهب بين هؤلاء الشباب وبين من سبقهم إلى التهميش ومن سيأتي بعدهم.

هذا هو "مغرب الرفاه" و"الاقتصاد الصاعد" في ظل "القيادة المولوية الحكيمة"، كما تفضحه الأرقام الرسمية، بينما الواقع أبشع بكثير. هذا هو المغرب في ظل حكم الطبقة الرأسمالية بعد مرور أزيد من ستين سنة على ما يسمى بالاستقلال. وهذا هو المستقبل الوحيد الذي تقدمه لأجيال من الشباب الصاعد، المتعلم وغير المتعلم، في البادية وفي المدينة، نساء ورجالا.

هذا رغم أن المغرب بلد غني جدا جدا بالثروات: الشباب يمثلون أغلبية السكان، قادرون على العمل وإبداع ويرغبون في ذلك، بل يتحرقون شوقا لمنصب شغل، ويضطرون لرمي أنفسهم في البحر بحثا عن فرصة للعمل. أما الثروات الطبيعية فقلما يتوفر لبد بحجم المغرب كل الثروات التي يتوفر عليها: نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من مساحة المغرب هي12%، أي ما يعادل 90 ألف كيلومتر مربع (9 ملايين هكتار)، وهي مساحة تزيد عن مساحة كل من هولندا وبلجيكا مجتمعتين (حوالي 72.000 كيلومتر مربع) وتساوي ثلاثة أضعاف مساحة بلجيكا (30.528 كيلومتر مربع).

الثروة السمكية هائلة بدورها، فحسب احصاءات منظمة الأغذية والزراعة، حل المغرب، سنة 2014، في المرتبة 18 عالميا والأولى عربيا بمليون طن من الأسماك. ورغم ذلك فإن23% من الأطفال المغاربة مصابون بالتقزم، و10% يعانون من نقص في الوزن، و12% مصابون بالهزال.

كما يتوفر المغرب على ثروة معدنية مهمة، ممثلة أساسا في الفوسفات، إذ يحتضن أكبر احتياطي في العالم (75% من الاحتياطي العالمي) ويحتل المرتبة الثالثة عالميا في الإنتاج بحوالي 29.5 مليون طن سنويا، وهو أول مصدر لهذه المادة بما قيمته حوالي 14,49 مليار دولار. وتقدر نسبة اليورانيوم الممكن استخراجها من الفوسفاط المغربي بستة ملايين طن أي ما يعادل ضعف المخزون العالمي المكتشف حاليا.

وطبقاً لتقرير هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية يتصدر المغرب المرتبة الأولى عربيا في إنتاج الفضة، حيث بلغ إنتاجها، عام 2009 على سبيل المثال، 178 طن. وتصدّر المغرب كذلك المرتبة الأولى عربيا في إنتاج النحاس، حيث بلغ إنتاجها في نفس السنة 28,7 طن. ولا ننسى أنه يحتل المرتبة 61 عالميا في إنتاج الذهب. ويضم مخزونا هائلا من الحديد ومعادن أخرى من قبيا الرصاص والمنغنيز والكوبالت والزنك والأنتيمون والفليور، الخ، الخ. كما أن إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي يغطي ما يقارب 20% من الاحتياجات.

لكن كل هذه الثروات الهائلة محتكرة من طرف أقلية قليلة، على رأسها الاسرة المالكة وبضع عشرات من العائلة المرتبطة بها وجنرالات الجيش ومن والاهم. في حين تعيش الأغلبية الساحة من أبناء الشعب ظروفا قاسية. هل يبدو هذا وكأنه نظام يستحق البقاء؟ هل يبدو هذا وكأنه نظام قابل للإصلاح؟ كلا على الإطلاق.

ليس هناك من إصلاح يمكنه أن يحول هذا النظام إلى قاطرة للتقدم والمساواة والعدالة. إن الحل الجذري الوحيد هو النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع: تغيير تقوده الطبقة العاملة، على رأس الجماهير الكادحة الفقيرة في البوادي والمدن، تستولي من خلاله على السلطة والاقتصاد، وتصادر ممتلكات الرأسماليين الكبار (الأرض والمناجم والشركات والأبناك...) وتضعها تحت الرقابة الديمقراطية لمجالس العمال والفلاحين الفقراء، أي المنتجون الحقيقيون للثروة والذين يشكلون أغلبية المجتمع.

يصور أعداؤنا هذا البديل الذي نقترحه عليكم، أيها العمال وأيها الشباب الثوري، وكأنه حلم طوباوي مستحيل التحقيق، لكن الشيء المستحيل حقا هو إمكانية بقاء هذا النظام لأجيال أخرى، مثلما أنه من المستحيل إصلاحه لكي يصير في خدمة الشعب بأكمله. هذا ما تؤكده الوقائع، أما البديل الاشتراكي فممكن وضروري وراهني جدا. ليس استمرار نظام التخريب والنهب والجشع والاستغلال هذا مدة أطول، سوى استمرار للتخلف والجوع وتهميش الشباب والتقزم والهزال، الخ، أي بعبارة واحدة: **الهمجية**.

تمثل هذه السنة 2017، الذكرى المائوية لثورة أكتوبر 1917 الاشتراكية العظمى. حتى في ذلك الحين، عندما قامت الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء لأخذ مصيرهم بأيديهم وحسم السلطة وتغيير المجتمع لصالحهم، كان العالم مشرفا على الهاوية. كان العالم آنذاك غارقا في حرب دموية أوصلت الحضارة البشرية إلى حافة الهمجية، بسبب جشع الرأسماليين وصراع الإمبرياليين على اقتسام العالم فيما بينهم، وكان الوضع في روسيا وضع التخلف والمجاعة وهزال الأطفال وتهميش الشباب، واحتكار كل الثروات الهائلة، التي تتمتع بها روسيا، من طرف أقلية من الطفيليات.

كان اليأس هو الشعور "الطبيعي"، وكان التفاؤل بغد أفضل يبدو حمقا، لكن الطبقة العاملة الروسية نهضت، بقيادة الحزب البلشفي واجترحت المعجزة. واليوم ونحن مقبلون على الذكرى المائوية لثورة أكتوبر الاشتراكية، 25 أكتوبر 1917، مطالبون بدراسة تجربة تلك الثورة كيف نجحت ولماذا تعرضت لاحقا للانحطاط. وأهم درس من دروسها بالتأكيد هو الحاجة إلى بناء حزب عمالي اشتراكي ثوري، مثل ذلك الحزب الذي قاد تلك الثورة قبل قرن من الزمان، ما نحتاجه هو حمل نفس الراية التي رفعها هؤلاء العمال والفلاحون والشباب الثوري ليجترحوا ما كان يبدو مستحيلا آنذاك: راية لينين وتروتسكي.

هوامش:

1: بالمناسبة على هؤلاء السادة الإصلاحيين أن يقدموا للشعب المغربي حصيلة ستين سنة من محاولات إصلاح النظام، وما هي المنجزات العظيمة التي حققوها...

نضال عمال الشحن والتفريغ بإسبانيا

منذ قرابة شهر تعيش الموانئ الإسبانية على وقع احتجاجات عمال الشحن والتفريغ، احتجاجات على أحد المراسيم التي تمت مناقشتها في البرلمان الإسباني. ففي حين كان من المتوقع خوض إضراب في الموانئ الإسبانية أيام: 20، 22، 24 من شهر فبراير، تم تأجيله بعد تأجيل الحكومة الموافقة على المرسوم لمدة أسبوع لتتم الموافق عليه يوم 24 فبراير 2017. فقامت النقابات بإعلان الإضراب ابتداء من 6 مارس.

ما الذي يحدث في الموانئ الإسبانية؟

لعمال قطاع الشحن والتفريغ في الموانئ الإسبانية وحدة وتقاليد نضالية طويلة، مكنتهم من تحقيق مكتسبات جد مهمة في هذا القطاع. وكمثال على وحدتهم نجدهم يتقاسمون العمل فيما بينهم ويتقاضون نفس الأجر. يشتغل عمال قطاع الشحن والتفريغ لصالح إحدى الشركات (SAGEP)، ويفرض القانون على الشركات التي ستعمل في هذا القطاع استخدام اليد العاملة لـ (SAGEP) والتي عمل عمالها لسنوات. لكن المرسوم الجديد، الذي تمت المصادقة عليه من طرف الحكومة يوم 24 فبراير، يخول للشركات التي ستعمل في الموانئ استخدام اليد العاملة الخاصة بها من خارج العمال الذين قضوا سنوات في ذلك العمل. مما يعني أنه سيتم إلقاء ما يزيد عن 6500 عامل إلى الشارع، والزحف على كل المكتسبات التي تم تحقيقها عبر سنوات طويلة وبمعارك نضالية طويلة النفس.

لقد لقي رد عمال الشحن والتفريغ على هذا الهجوم تضامنا أمميا كبيرا بحيث اجتمع ممثلو نقابات عمال الشحن والتفريغ من جميع أنحاء العالم (خمس قارات) في ميناء الجزيرة الخضراء جنوب إسبانيا (يعرف هذا الميناء أكبر حركة مرور البواخر في كل أوروبا) من أجل تدارس الوضع، وقد خلص النقاش إلى أنه لن يتم تفريغ الحمولة الإسبانية في أي ميناء من الموانئ في حالة ما تمت الموافقة على هذا المرسوم.

وحدة الطبقة العاملة

لقد لقي نضال عمال الشحن والتفريغ تضامنا أمميا مهما. لكن ماذا عن تضامن القطاعات الأخرى للطبقة العاملة الإسبانية؟ (بوديموس واليسار الموحد أعلنوا عن تضامنهم، أيضا عمال مطار مورسيا سان خافير أعلنوا عن تضامنهم) إن القيادة البيروقراطية للنقابات لحدود اللحظة لم تدعوا لأي تضامن أو توحيد للنضالات ضد هذا الهجوم. تشهد اسبانيا موجة من الاحتجاجات والإضرابات القطاعية في قطاع الصحة والتعليم مثلا، لكن البيروقراطية النقابية عاجزة عن توحيدها والدفع بها نحو الأمام والدعوة إلى إضراب عام يشل كل القطاعات. ما يحاول الآن النظام وأذياله البيروقراطيون داخل النقابات القيام به هو تشتيت هذه النضالات وعزلها، بل وحتى تقسيم صفوف العمال.

لقد تحدثت مجموعة من الصحف عن الأجور التي يتقاضاها عمال الشحن والتفريغ باعتبارها "غير معقولة" وأنها "امتيازات"، إذ يتقاضى عمال هذا القطاع في لاس بالماس 1800 يورو شهريا وفي برشلونة 1100 يورو وبيلباو 2100 يورو شهريا، وهذه الأجور تختلف مع اختلاف ظروف العمل حسب إنتاجية الموانئ. السادة "الإعلاميين" وهم في مكاتبهم المكيفة أكيد لا "يرون" ظروف العمل القاسية في الموانئ، إنهم خارج تغطية العمل الشاق والخطير الذي يقوم به عمال الشحن والتفريغ الذين يضطرون إلى العمل لدورين متتاليين أو العمل ليلا. والذي تترتب عليه تزايد خطورة الإصابة في العمل تحت مئات الآليات والمعدات الثقيلة، والتي غلبا ما تؤدي إلى حوادث شغل خطيرة. وكجزء من التضليل الإعلامي نجد الحكومة تخفي الأرقام الخاصة بحوادث الشغل في هذا القطاع. فحسب موقع eldiario شهدت سنة 2001، 1611 حادث خطير في موانئ اسبانيا، وكل سنة هناك حالات وفيات، وقالت النقابات إن سنة 2016 سجلت ثلاث وفيات على الأقل، حسب نفس الموقع.

إن الهجوم الذي يتعرض له عمال الشحن والتفريغ جزء لا يتجزأ من الهجوم الذي تشنه الرأسمالية على الطبقة العاملة، وما سمته بعض الصحف بالامتيازات، متحدثة عن الأجور المرتفعة، ما هي إلا مكتسبات تم انتزاعها بنضالات طويلة النفس عن عمل يقومون به رغم الخطورة وظروف العمل القاسية، أما الامتيازات فهي تلك التي ينعم بها البرجوازيون الذين يستغلون مجهود وعمل العمال من أجل العيش في أفضل الظروف. إنهم مصاصو دماء العمال المتهربين من الضرائب وتهريب الأموال وكذلك أولائك الذين يتقاضون أجورا خيالية عن أعمال تافهة وفي الغالب لا يؤدونها حتى.

نعم هؤلاء هم الأعداء الحقيقيون وليس العمال في القطاعات الأخرى كما يحاول تسويقه النظام، ولمجابهة هذا العدو يتطلب منا الأمر وحدة الطبقة العاملة على المستوى المحلي والأممي، إن الدولة الإسبانية قد سبق لها أن أعلنت عن نيتها في اللجوء إلى ميناء طنجة كبديل لتفريغ السفن بدل ميناء الخزيرات في حالة خوض عمال الشحن والتفريغ للإضراب. لذا على عمال الشحن والتفريغ في ميناء طنجة توحيد الصفوف من أجل التضامن مع رفاقهم العمال لاعتبار أن الطبقة العاملة لا يمكن إلا أن تكون أممية. (يا عمال العالم اتحدوا). إن البرجوازية طبقة متماسكة وموحدة في هجومها على العمال. وضد إضراب 6 مارس دعت البرجوازية دولتها الإسبانية أن تسخر "الجيش" ككاسر للإضراب. لقد كان الطلب هو الاستعانة بأفراد الجيش في عمل الشحن والتفريغ يوم الإضراب وهذا ما فطن له العمال ودعوا إلى جعل يوم الإضراب هو يوم الاعتصام وتعطيل العمل داخل الموانئ واحتلالها.

ما العمل الآن؟

كما أشرنا سابقا فإن الدولة الإسبانية ستلجأ لميناء مرسيليا كبديل لتفريغ السفن المتجهة إلى فالنسيا وطنجة كبديل لميناء الجزيرة الخضراء لتفريغ السفن. إذا لم تطبق الدولة الإسبانية هذا المرسوم ستفرض بروكسيل عليها عقوبة مالية قدرها 134.107,20 يورو لكل يوم، لأن الإتحاد الأوروبي لا يعتبره قطاعا حرا، ولا يسمح للشركات باستغلاله أو استخدام اليد العاملة الخاصة بها. لذا فإن الحكومة لن تتراجع عن هذا المرسوم إلا بالنضال ووحدة الطبقة العاملة الأممية في كل الموانئ.

البرجوازية ودولتها في اسبانيا تنظم الهجوم وتستعد للانقضاض على عمال الشحن والتفريغ. أما القيادة البيروقراطية للنقابة فبعدما أعلنت يوم 6 مارس موعدا للإضراب علقته بحجة إعطاء مهلة جديدة لأصحاب المشروع لسحبه. عمال الشحن والتفريغ في الموانئ لا تنقصهم البطولة والمبدئية والبسالة في النضال، تنقصهم أدوات النضال الطبقي. العمل على استرجاع النقابة أولوية قصوى، النقابة هي أداة للنضال العمالي وكذلك يجب أن تكون بعمل مبني على منظور طبقي وأممي. كما البرجوازية موحدة ولها أداتها الطبقية/الدولة تنظم الهجوم وتنفذه، يجب أن تتحد البروليتاريا في نقابة عمالية مكافحة مبنية قاعديا ومؤمنة بالديمقراطية القاعدية. يجب أن يبدأ العمل على توحيد نضالات عمال اسبانيا في شعارات موحدة وممركزة. شعارات انتقالية تربط المعيش اليومي للعمال في إسبانيا وتربطها بالشعار المركزي: "الرقابة العمالية على الإنتاج والتأميم". إن اسبانيا اشتراكية شعار يجب أن يرفرف في كل إضراب عمالي.

سبق للينين أن قال مستشهدا بمقولة وزير الداخلية البروسي، فون بوتكامر: "في كل إضراب يكمن تنين الثورة" هذا ما تخافه البيروقراطية النقابية قبل البرجوازية، وهذا الخوف يترجم في عدم الدعوة إلى الإضراب. وتحت الضغط العمالي من تحت تخاف البيروقراطية على موقعها فتضطر إلى مسايرة الموجة لكنها تدعو إليه قطاعيا. البيروقراطية النقابية في اسبانيا هنا، أي في هذه الحلقة. على العمال مواصلة الضغط من تحت من أجل إضراب عمالي تحت شعارات اشتراكية. الاشتراكية هي الخلاص الوحيد للعمال في كل القطاعات الإنتاجية وفي كل البلدان.

تحيين:

والجريدة ماثلة للطباعة وردت معطيات على انتصار عمال الشحن و التفريغ، فبعد المعركة البطولية التي خاضوها، فرضوا على الحكومة اللجوء إلى التصويت على مشروع مرسوم تحرير قطاع الشحن و التفريغ في الموانئ في البرلمان بعد أن كانت قد تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي، وهو الشيء الذي تم يوم 16 مارس 2017 حيث صوتت أغلب الكتل السياسية ضد المرسوم باستثناء الحزب الشعبي (اليميني) و الحزب الوطني الباسكي وامتناع حزب سيودادنوس عن التصويت، وبالتالي لم تتم المصادقة على المرسوم.

ثورة فبراير عام 1917: اقتحام السماء

كانت الحرب العالمية الأولى قد صارت كارثة بالنسبة لروسيا. من خط الجبهة كانت تأتي أنباء عن توالي الهزائم، وتسبب انهيار الاقتصاد في نقص الخبز. اصطفت حشود من النساء الجائعات اليائسات أمام المحلات التجارية لشراء الخبز الذي لم يكن يصل أبدا.

لكن الأوضاع كانت مختلفة جدا بالنسبة للطبقة السائدة. طغمة منحطة واستبدادية حكمت البلد بقبضة من حديد. كان الأرستقراطيون الأثرياء وأصحاب الأبناك ينظمون الحفلات، حيث كانت الشمبانيا تتدفق مثل الماء. الضباط، الذين كان ينبغي أن يكونوا في الخط الأمامي، حيث رجالهم يعانون أهوالا لا توصف، كانوا ضيوفا معتادين في تلك الحفلات يطاردون عاهرات الدرجة العليا، إلى جانب أصحاب الملايين ورجال الحاشية.

تسربت روائح الفضائح النتنة خارج بلاط القيصر إلى كل أركان المجتمع وكل مصنع وكل خندق. وانتهت محاولة تلافي حدوث الثورة من خلال القيام بانقلاب داخل القصر، عبر اغتيال الراهب المنحط راسبوتين، إلى الفشل. توسلت المعارضة البرجوازية الليبرالية في مجلس الدوما إلى القيصر لإحداث التغيير من أعلى وكسب ثقة الناس من أجل منع حدوث ثورة من تحت؛ لكن دون جدوى. أجاب نيكولاس بازدراء: «ما كل هذا الحديث عن ثقة الشعب؟ دعوا الشعب يستحق ثقتي».

الانتفاضة

لكن تحت سطح الهدوء الظاهري كانت السيرورة الجزيئية للثورة تسير على قدم وساق. بدء عام 1917 بموجة من الإضرابات في بتروغراد، بعد فترة هدوء قصيرة في نوفمبر ودجنبر 1916. في شهر يناير وحده، شارك 270.000 عامل في الإضراب، من بينهم 177.000 في بتروغراد. وقد رافق الإضراب تنظيم لقاءات جماهيرية ومظاهرات. وكانت هذه بداية لحركة جماهيرية عامة.

كانت نقطة التحول هي يوم 23 فبراير – تاريخ اليوم العالمي للمرأة وفق التقويم اليولياني القديم، الذي استمرت روسيا تستخدمه حتى سنة 1918، والذي سنستخدمه لجميع التواريخ في هذه المقالة.

في صباح ذلك اليوم، أطل فيدور راسكولينكوف، وهو بحار يبلغ من العمر 25 عاما، من النافذة وفكر: «اليوم هو اليوم العالمي للمرأة. هل سيحدث شيء ما في الشوارع؟». وقد حدث شيء ما بالفعل. عبر المشاركون في اللقاءات الجماهيرية عن احتجاجهم ضد الحرب وارتفاع تكلفة المعيشة وظروف العمل السيئة للنساء العاملات. تظاهرت النساء في المصانع ودعين العمال إلى الالتحاق بهن. مدينة بتروغراد كلها كانت تغلي بالحياة. السرعة الهائلة التي تحركت بها النساء والشباب أصابت حتى النشطاء بالدهشة.

في اليوم التالي، شارك في الإضراب 200.000 عامل، أي أكثر من نصف عدد عمال بتروغراد. كانت هناك اجتماعات حاشدة في المصانع ومظاهرات جماهيرية. اجتاحت حشود من الناس صفوف الشرطة والجيش للوصول إلى وسط المدينة وهم يهتفون "الخبز!" و"السلام!" و"ليسقط الاستبداد!". كانت الثورة قد بدأت وحصلت فورا على زخم هائل، وصارت تكتسح كل شيء أمامها.

وقع القيصر شخصيا أوامر إطلاق النار على المتظاهرين «من أجل وضع حد للاضطرابات في العاصمة غدا دون أي تأخير». وفي 25 فبراير، أعطي الأمر لكتيبة من الجيش بفتح النار على المتظاهرين العزل. في البداية أطلق الجنود النار في الهواء، ثم أعطي الأمر لفوج بافلوفسك بإطلاق النار على العمال لكنهم بدلا من ذلك أطلقوا النار على الشرطة. وكانت هذه نقطة تحول حاسمة. كانت القوات، التي ظنت الدولة أنها تحت تصرفها، قد بدأت تذوب مثلما يذوب الثلج في فصل الربيع.

من الناحية النظرية كان النظام يمتلك قوات كافية تحت تصرفه، لكن في لحظة الحقيقة، وجد النظام نفسه معلقا في الهواء. وحالما بدأت البروليتاريا في التحرك، لم يكن هناك شيء يمكنه وقفها. كانت ثورة فبراير (كما تعرف عادة، على الرغم من أنها، حسب تقويم ما بعد 1918، قد حدثت في مارس) سلمية نسبيا، لأنه لم تكن هناك أية قوة جدية مستعدة للدفاع عن النظام القديم. كانت هناك عمليات تآخي واسعة النطاق بين قوات الجيش وبين المضربين. وقد ذهب العمال إلى الثكنات لمخاطبة إخوانهم في الزي العسكري.

حتى القوزاق، الذين كانوا قوات نخبة خاصة يستخدمون لقمع الاحتجاجات، أثبتوا أنهم غير جديرين بالثقة. لم يحرك القوزاق ساكنا عندما كان العمال يتقدمون إلى الأمام، حتى أنهم كانوا يمرون تحت بطون الخيول. قال أحد المتظاهرين إنه أثناء مروره تحت حصان، نظر إليه القوزاق وغمزه بعينه. تروي لنا تلك الحادثة الصغيرة كل ما نحتاج إلى معرفته.

ازدواجية السلطة

بعد 27 فبراير، صارت معظم أنحاء العاصمة بين أيدي العمال والجنود، بما في ذلك الجسور والترسانة ومحطات السكك الحديدية والتلغراف ومكتب البريد. وبالاستناد إلى تجربة عام 1905، شكل العمال السوفييتات (مجالس العمال) لتولي إدارة المجتمع. وبحلول مارس، كان القيصر نيكولاس العاجز قد اضطر للتنازل وصارت سلالة رومانوف جزءا من التاريخ. كانت السلطة في يد الطبقة العاملة والجنود، لكنهم بسبب افتقارهم إلى القيادة اللازمة، لم ينجزوا الثورة حتى النهاية. وكانت هذه هي المفارقة المركزية لثورة فبراير.

لم يكن لدى القادة الإصلاحيين (الاشتراكيون الثوريون والمناشفة)، الذين شكلوا أغلبية اللجنة التنفيذية للسوفييت، أي منظور للاستيلاء على السلطة وبدلا من ذلك سارعوا لتسليم السلطة للبرجوازية، على الرغم من أن هذه الأخيرة لم تكن قد لعبت أي دور في الثورة، بل وكانت مرعوبة منها. بسبب اقتناعهم الراسخ بأن البرجوازية هي الطبقة الوحيدة المؤهلة للحكم، حرصوا على تقديم السلطة، التي انتزعها العمال

والجنود، إلى القسم "المستنير" بين صفوف البرجوازية، في أقرب فرصة ممكنة.

ومع ذلك لم تكن لهؤلاء الليبراليين أية قاعدة دعم جماهيرية حقيقية في المجتمع. كان ممثلو الشركات الكبرى هؤلاء يعرفون بالفعل أنه لا يمكنهم إلا أن يعتمدوا على دعم قادة السوفييت. كان النظام القديم يتوقع أن هذا سيكون مجرد ترتيب مؤقت، وأن الجماهير ستتعب سريعا من هذا الجنون، وأن الحركة ستهدأ وبعد ذلك يمكنه ببساطة أن يعطي "الاشتراكيين" ركلة في الوجه ويستعيد السيطرة. لكنهم، في ذلك الوقت، كانوا شرا لا بد من التعامل معه، خوفا من حدوث شيء أسوء.

تحرك البرجوازيون الليبراليون على عجل لأخذ زمام الأمور. تشكلت لجنة برئاسة ميخائيل رودزيانكو، الرئيس السابق لمجلس الدوما، وأعلنت نفسها حكومة مؤقتة لروسيا. وعن غير قصد فضح شولغين، الذي كان بدوره عضوا بارزا في تلك اللجنة، ، الأسباب الحقيقية وراء تشكيل الحكومة المؤقتة عندما قال: «إذا لم نستول على السلطة سيستولي عليها آخرون، سيستولي عليها هؤلاء الأوغاد الذين انتخبوا بالفعل جميع أنواع الأوغاد في المصانع». و"الأوغاد" الذين أشار إليهم هم أعضاء مجالس العمال ("السوفييتات")، تلك اللجان الكفاحية ذات القاعدة الواسعة، المنتخبة ديمقراطيا في أماكن العمل، والتي سرعان ما ظهرت على السطح.

الحكومة المؤقتة

في الثاني من مارس، تم تشكيل الحكومة المؤقتة رسميا. كانت تتكون أساسا من كبار ملاك الأراضي والصناعيين. وتم تعيين الأمير لفوف رئيسا لمجلس الوزراء. وكان وزير الخارجية هو رئيس حزب الكاديت، ميليوكوف. وكان وزير المالية هو صاحب مصانع السكر والمالك العقاري الثري تيريشينكو. وكانت التجارة والصناعة في يد صاحب مصانع الغزل والنسيج، كونوفالوف. وذهبت وزارة الحرب والبحرية للأكتوبري غوتشكوف. وأعطيت الزراعة إلى الكاديتي شينجاريف.

لهذه العصابة الرجعية من المحتالين سلم السوفييت مقاليد حكم روسيا! كان هدف الليبراليين وقف الثورة عن طريق إجراء تغييرات تجميلية من أعلى من شأنها المحافظة على أكبر قدر ممكن من النظام القديم. في هذه الكوميديا من الأخطاء البشعة، قام العمال، الذين سالت دماؤهم لإسقاط آل رومانوف، بتسليم السلطة لقادتهم، والذين قاموا، في المقابل، بتسليمها إلى الليبراليين البرجوازيين، الذين قاموا بدورهم بمحاولة إعادتها مجددا لآل رومانوف.

هذا الدرس لم يذهب هباء بالنسبة للعمال والجنود، وخاصة النشطاء، الذين تطور لديهم شعور متزايد بعدم الثقة تجاه السياسيين البرجوازيين في الحكومة المؤقتة. لكنهم كانوا يثقون في قادتهم، المناشفة والاشتراكيين الثوريين، "الاشتراكيين المعتدلين"، الذين كانوا يشكلون غالبية اللجنة التنفيذية لمجلس السوفييت والذين كانوا يقولون لهم باستمرار إنه يجب عليهم أن يتحلوا بالصبر وأن المهمة الأولى تتمثل في تعزيز الديمقراطية والاستعداد لعقد الجمعية التأسيسية، وهلم جرا.

كان للقادة المناشفة والاشتراكيين الثوريين، الذين سيطروا على السوفييت في البداية، عدد من المزايا على البلاشفة. كانت لديهم "أسماء كبيرة" من مجموعة الدوما (البرلمان)، أشخاص معروفون لدى الجماهير من خلال الصحافة الشرعية خلال سنوات الحرب. كما أنهم عرضوا ما كانوا يبدو حلا سهلا لجماهير العمال والفلاحين السذج سياسيا الذين اكتسحوا الساحة آنذاك، مخمورين بالأوهام الديمقراطية.

تشبث المناشفة والاشتراكيون الثوريون بالليبراليين البرجوازيين. بينما تشبث هؤلاء الأخيرون بما تبقى من النظام القديم. وكان العمال والفلاحون، الذين استيقظوا للتو على الحياة السياسية، يكافحون لايجاد طريقهم وكان افتقارهم إلى الخبرة والثقة بالنفس يمنعهم من الاعتماد على قوتهم الذاتية. خطباء المناشفة و"الأسماء الكبيرة" أثروا فيهم وأسكتوا شكوكهم.

باسم "الوحدة" و"الدفاع عن الديمقراطية"، ووحدة جميع "القوى التقدمية"، وما إلى ذلك، قالوا إن الطبقة العاملة لا يمكنها تغيير المجتمع "لوحدها"، ورددوا الإدعاء الكئيب التقليدي عند القادة الإصلاحيين، سواء آنذاك أو اليوم، بأن العمال عاجزون عن تغيير المجتمع وأنه يجب عليهم أن يخضعوا دائما لسيادة الرأسمال. وقالوا إن السوفييت "سيضغط على الليبراليين البرجوازيين" لخدمة مصالح العمال. وبهذه الطريقة ولدت حالة "ازدواجية السلطة".

البلاشفة في فبراير

كان تطور الحزب البلشفي، في عام 1917، أكبر تطور من نوعه في تاريخ كل الأحزاب السياسية. في فبراير كان الحزب يضم عددا صغيرا جدا - لا يزيد ربما عن 8000 عضو، في بلد ضخم كان عدد سكانه حوالي 150 مليون نسمة. ومع ذلك، فبحلول شهر أكتوبر، كان البلاشفة قد صاروا أقوياء بما فيه الكفاية لقيادة ملايين العمال والفلاحين للاستيلاء على السلطة.

منذ البداية دافع العمال البلاشفة في المصانع، بشكل سليم، عن موقف الشك وعدم الثقة تجاه الحكومة المؤقتة. لكن وصول المنفيين كامينيف وستالين من سيبيريا أدى على الفور إلى حدوث تحول حاد نحو اليمين في المواقف السياسية للقيادة البلشفية في بتروغراد. وقد انعكس هذا على الفور في صفحات جريدتهم. في عدد برافدا يوم 14 مارس، أي بعد يومين على عودته، كتب كامينيف افتتاحية تسائل فيها: «ما الغرض من تسريع الأمور، في الوقت الذي تجري فيه الأمور بالفعل بمثل هذا الإيقاع السريع؟» وقد تبنى ستالين نفس موقف كامينيف، لكن فقط بحذر أكبر.

استسلم ستالين وكامينيف للضغوط الهائلة من جانب "الرأي العام". وقد أدى الموقف الذي دافعا عنه إلى طمس الحدود بين البلاشفة والمناشفة، لدرجة أن الكونفرانس البلشفي، الذي انعقد في مارس، ناقش بالفعل مسألة الاندماج بينهما. في الواقع لو تم قبول موقف ستالين- كامينيف، لما بقي هناك أي سبب جدي للحفاظ على وجود حزبين منفصلين.

وصف ستالين، في إحدى المرات، الخلافات بين البلاشفة والمناشفة بأنها "زوبعة في فنجان شاي". وفي محضر كونفرانس الحزب في مارس نقرأ ما يلي: «ستالين: لا جدوى من الجري إلى الأمام واستباق الخلافات. لا توجد حياة حزبية دون خلافات. سنتعايش مع الخلافات التافهة داخل الحزب. لكن هناك مسألة واحدة: من المستحيل أن توحد ما لا يمكن أن يكون موحدا. سيكون لدينا حزب واحد مع هؤلاء الذين يوافقون على زيمروالد وكينتال...».

لو لم يتم تصحيح هذا الخط الانتهازي لكان من الممكن أن تتعرض الثورة لضربة قاتلة. ومن أجل إقناع الحزب بتغيير المسار، كان على لينين أن يخوض صراعا شرسا استمر طوال 1917 وانتهى أخيرا بالفوز.

لكن ذلك لم يتحقق فورا أو بسهولة. فمن منفاه البعيد في سويسرا، تابع لينين، بقلق متزايد، تطور الموقف الذي تبناه قادة البلاشفة في بتروغراد.

لينين

مباشرة بعد سماعه خبر إسقاط القيصر أرسل على الفور برقية إلى بتروغراد، في 06 مارس، كتب فيها: « تكتيكنا: لا ثقة في الحكومة الجديدة ولا ذرة دعم لها. لا ثقة في كيرينسكي بوجه خاص؛ تسليح البروليتاريا هو الضمانة الوحيدة. انتخابات فورية لمجلس مدينة بتروغراد؛ لا تقارب مع الأحزاب الأخرى». كما عمل على قصف برافدا برسائل ومقالات يطالب فيها بأن يقطع العمال مع الليبراليين البرجوازيين ويقوموا بالاستيلاء على السلطة بأيديهم.

بمجرد ما عاودت برافدا الصدور، بدأ لينين في إرسال رسائله الشهيرة من بعيد. عند قراءة تلك المقالات ومقارنتها بالخطب التي ألقيت في كونفرانس مارس، يبدو لنا أننا أمام عالمين مختلفين. وعندما وصلت خطابات لينين إلى القادة البلاشفة في بتروغراد، أصيبوا بالذعر. عندها اندلع صراع مرير بين لينين وبين أقرب رفاقه.

أصيب القادة البلاشفة بالحرج من رسائل لينين إلى درجة أنهم ترددوا لعدة أيام قبل نشرها. وحتى عندما قاموا بذلك لم ينشروا سوى واحدة من بين اثنتين، وتعرضت للرقابة لقطع كل تلك الفقرات التي كان يعبر فيها لينين عن معارضته لأي اتفاق مع المناشفة. وقد تلقت بقية مقالات لينين نفس المصير، إذ أنها إما لم تنشر أو تم إصدارها في شكل مشوه.

في عدد برافدا رقم 27، كتب كامينيف: «أما بالنسبة للمخطط العام للرفيق لينين، فإنه يبدو لنا غير مقبول، بقدر ما ينطلق من افتراض أن الثورة البرجوازية الديمقراطية قد انجزت، ويبني على أساس التحول الفوري لهذه الثورة إلى ثورة اشتراكية». يعكس هذا المقال بدقة آراء كامينيف وستالين وأغلبية "البلاشفة القدماء" الآخرين في ربيع عام 1917.

تروتسكي

من بين جميع قادة الاشتراكية الديمقراطية في ذلك الوقت، كان هناك رجل واحد فقط هو الذي اتفق موقفه بشكل كامل مع الموقف الذي كان لينين يدافع عنه، كان ذلك الرجل هو ليون تروتسكي، الذي اصطدم معه لينين كثيرا في الماضي. عندما سمع تروتسكي لأول مرة بثورة فبراير، كان ما يزال في المنفى في نيويورك. وعلى الفور كتب سلسلة من المقالات في صحيفة نوفي مير.

لقد دفع منطق الأحداث لينين وتروتسكي في اتجاه بعضهما البعض. فقد وصلا، بشكل مستقل وانطلاقا من اتجاهات مختلفة، إلى نفس النتيجة: لا يمكن للبرجوازية أن تحل مشاكل روسيا، ويجب على العمال الاستيلاء على السلطة.

في الوقت الذي كان فيه "البلاشفة القدماء" يقتربون، ضد نصيحة لينين الواضحة، من المناشفة، بدت لهم أفكار لينين أنها "تروتسكية" خالصة، وبشكل ما لم يكونوا مخطئين في ذلك.

"كل السلطة للسوفييتات"

الموقف الذي عادة ما يتبناه المؤرخون البرجوازيون هو أن ثورة أكتوبر كانت مجرد "انقلاب" قامت به أقلية من المتآمرين بقيادة لينين، في حين كانت ثورة فبراير حركة جماهيرية عفوية. والاستنتاج الضمني هو أن ثورة أكتوبر كانت أمرا سيئا، أدت إلى الديكتاتورية، في حين كانت ثورة فبراير "من أجل الديمقراطية"، وحركة للمجتمع بأسره. لكن كلا هذين الإدعائين خاطئان.

يدعي الآن هؤلاء المؤرخون، المتخصصون في أن يكونوا حكماء بعد وقوع الحدث، أنه لو لم "تخرب" ثورة فبراير من قبل البلاشفة في روسيا لكانت قد تطورت إلى جنة للديمقراطية وكان من الممكن تجنب كل المشاكل اللاحقة. هذا غير صحيح نهائيا. حادثة كورنيلوف، في وقت لاحق من ذلك العام، أظهرت بالضبط المآل الذي كان سيقود إليه وضع ازدواجية السلطة. لم تكن الحكومة المؤقتة سوى واجهة تختبأ وراءها قوى الرجعية. لم يكن الخيار المطروح أمام الشعب الروسي هو الديمقراطية أو الدكتاتورية، بل كان الاختيار بين أن يأخذ السلطة العمال أو يأخذها الرجعيون الروس.

والحقيقة هي أن العمال والفلاحين الروس كانوا يمتلكون بالفعل السلطة في أيديهم في فبراير. لو أن قادة السوفييت تصرفوا بشكل حازم، لكانت الثورة قد اتخذت مسارا سلميا، دون حرب أهلية، لأنهم كانوا يتمتعون بدعم الأغلبية الساحقة في المجتمع. كان السبب الوحيد وراء عدم تحقق الثورة بطريقة سلمية على الفور في روسيا هو جبن وخيانة القادة الإصلاحيين في السوفييتات.

كان البلاشفة أقلية في السوفييتات، التي كانت تهيمن عليها الأحزاب الإصلاحية: الاشتراكيون الثوريون والمناشفة. كان ذلك هو السبب الذي دفع لينين إلى طرح شعار: "كل السلطة للسوفييتات". لم تكن المهمة المركزية، في تلك

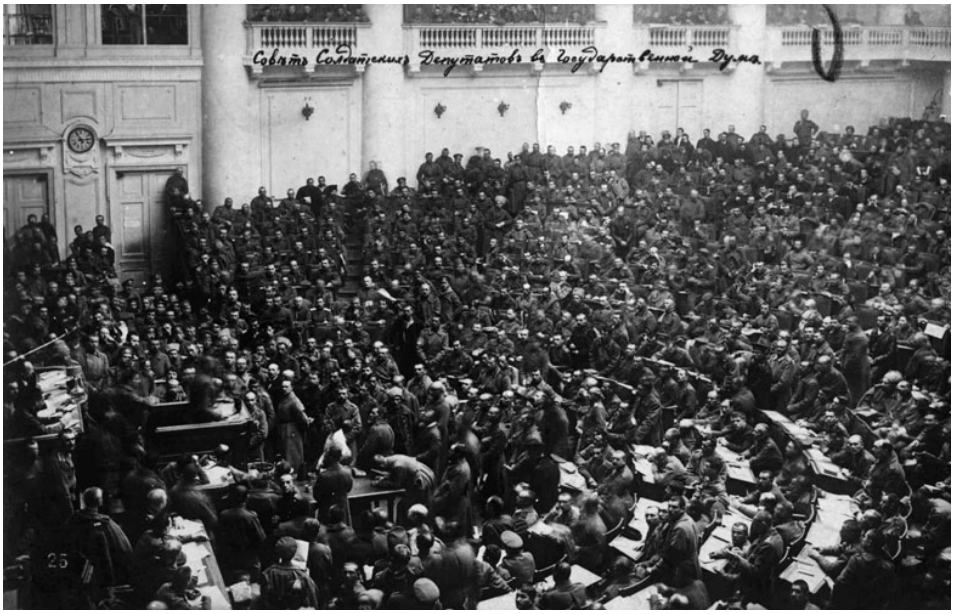

اللحظة، هي الاستيلاء على السلطة، بل كسب الأغلبية التي كان لها أوهام في الإصلاحيين.

الاستيلاء على السلطة!

من مارس وصولا إلى عشية انتفاضة أكتوبر، استمر لينين يطالب بإصرار بأن يقوم القادة الإصلاحيون داخل السوفييتات بأخذ السلطة بين أيديهم، وقال إن من شأن ذلك ضمان التحول السلمي للمجتمع. وأكد أنه إذا قام القادة الإصلاحيون بالاستيلاء على السلطة، فإن البلاشفة سيقتصرون على النضال السلمي لكسب الأغلبية داخل السوفييتات.

رفض المناشفة والاشتراكيون الثوريون الاستيلاء على السلطة لأنهم كانوا مؤمنين بشكل راسخ بأن البرجوازية هي من يجب أن تحكم. ونتيجة لذلك انتقلت المبادرة، بشكل حتمي، إلى قوى الرجعية. وراء ستار الجبهة الشعبية الروسية (الحكومة المؤقتة) كانت الطبقة الحاكمة تعيد تجميع صفوفها وتستعد للانتقام. وكانت النتيجة ردة "أيام يوليوز" الرجعية. تعرض العمال للهزيمة، تم قمع البلاشفة واضطر لينين إلى الاختباء في فنلندا.

أعد ذلك الأرض للثورة المضادة. زحف الجنرال كورنيلوف على بتروغراد لسحق الثورة. فطرح البلاشفة شعار الجبهة الموحدة لهزيمة كورنيلوف. وكانت تلك نقطة تحول في مسار الثورة الروسية. ومن خلال استخدام المطالب الانتقالية المناسبة في الوقت المناسب (السلام والخبز والأرض وكل السلطة للسوفييتات) وتكتيكات مرنة (الجبهة الموحدة) تمكن البلاشفة من كسب أغلبية العمال والجنود داخل السوفييتات إلى صفوفهم. عند ذلك فقط طرح لينين شعار الاستيلاء على السلطة، والذي أدى إلى انتصار البلاشفة في 25 أكتوبر- 07 نوفمبر 1917 وفق التقويم الحديث.

لم تكن ثورة أكتوبر انقلابا، بل كانت الثورة الأكثر شعبية وديمقراطية في التاريخ. لو لم يحسم البلاشفة السلطة عندما فعلوا لكانت الثورة الروسية قد تحولت لهزيمة، مثلما حدث لكومونة باريس. كانت الفاشية الروسية ستصل إلى السلطة قبل خمس سنوات من موسوليني [إيطاليا]. وبدلا من ذلك، أخذ العمال والفلاحين الروس السلطة بين أيديهم، من خلال السوفييتات، وفتحوا آفاقا جديدة وملهمة أمام الجنس البشري. يمكن لحكم روزا لوكسمبورغ على الحزب البلشفي أن يمثل الكلمة الأخيرة للتاريخ عن أعظم حزب ثوري في التاريخ:

«إن الأهم هو تمييز الأساسي عما هو غير أساسي، تمييز الجوهري عن الزوائد العرضية في سياسات البلاشفة. في الفترة الحالية، بينما نواجه الصراعات النهائية الحاسمة في كل العالم، مثلت الاشتراكية وتمثل المسألة الأكثر إلحاحا في عصرنا. ليست القضية هي هذا أو ذاك من المسائل التكتيكية الثانوية، بل هي قدرة البروليتاريا على النضال، وقوة النضال، والرغبة في النضال من أجل الاشتراكية. في هذا الصدد، كان لينين وتروتسكي وأصدقائهما هم الأوائل، هم الذين تقدموا إلى الأمام كمثال يحتذى لبروليتاريا العالم؛ إنهم ما يزالون الوحيدين حتى الآن الذين يمكنهم أن يقولوا مع هاتن*: "لقد تجرأت!".

هذا هو الأساسي والثابت في السياسة البلشفية. وبهذا المعنى يعود لهم الفضل التاريخي الخالد بالسير على رأس البروليتاريا العالمية للاستيلاء على السلطة السياسية والممارسة العملية لمسألة تحقيق الاشتراكية، وبكونهم طرحوا بحزم الصراع النهائي بين رأس المال والعمل في العالم بأسره. في روسيا لا يمكن سوى طرح المسألة فقط، لكن لا يمكن حلها في روسيا. وبهذا المعنى فإن المستقبل في كل مكان ملك للبلشفية».

هوامش:

*: أولريخ فون هاتن، فارس وإنسي ألماني (1488- 1523)، أصدر كتابا سنة 1520 تحت عنوان: "انبعاث الأمة الألمانية" والذي استهله بعبارة: "لقد تجرأت على فعل ذلك"، حيث عبر عن دعمه لمارتن لوثر. المترجم.

تحرر النساء المشروع الماركسي أم المشروع النسواني؟

تقف الماركسية من قضية المرأة على طرف النقيض مع الحركة النسوانية سواء في منطلقاتها أو وسائلها أو في غاياتها. فبينما تعتبر الحركة النسوانية اضطهاد المرأة نتاجا لنزعة متأصلة في الرجل تطلق عليها اسم "الذكورية"، نزعة عابرة للزمان والمكان والطبقات الاجتماعية، فإن الماركسية تعتبر أن اضطهاد المرأة يجد جذوره في انقسام المجتمع إلى طبقات، طبعا لا ننفي وجود عنف الرجل ضد المرأة في البيت والشارع، الخ... لكن جذوره الحقيقية ليست موجودة في طبيعة متأصلة في الرجل، بل في طبيعة المجتمع القائم والعلاقات الاجتماعية وفكر الطبقة السائدة.

وبينما تعتبر النسوانيات أن عدو المرأة هو "الرجل"، فإن الماركسية تؤكد أن عدو المرأة العاملة والفلاحة وربات البيوت المنتميات إلى الطبقة الكادحة، ليس هو الرجل العامل والفقير، عدوهن الحقيقي هو المجتمع الرأسمالي والدولة البرجوازية وسياسة التفقير والتقشف والاستغلال التي تنفذها لخدمة الطبقة الرأسمالية (برجالها ونسائها).

وإذ تحاول الحركة النسوانية إقناع النساء الكادحات بأن الحل لمشاكلهن ممكن في ظل النظام القائم عبر تغيير القوانين والدساتير وما إلى ذلك، فإننا، نحن الماركسيون، نؤكد أنه لا يمكن تحقيق أي حل جدي ودائم في أوضاع النساء في ظل النظام الرأسمالي.

طبعا نحن لا ننكر النضال من اجل التحسينات في أوضاع النساء، حتى أكثرها بساطة، بل على العكس تماما، إن موقعنا الطبيعي هو في مقدمة تلك النضالات، لكننا لا نسمح بأن يتم خداعنا بإمكانية تحقيق التحرر الفعلي للنساء في ظل نظام الملكية الخاصة والاستغلال والتقشف والجشع الدائم من أجل الربح، أي النظام الرأسمالي.

إن الفرق بيننا وبين النسوانيات ليس في أنهن يناضلن من أجل تحسين أوضاع النساء بينما نرفض نحن ذلك النضال أو نهمله لصالح النضال الثوري، كلا على الإطلاق. إن الفرق بيننا وبينهن هو أننا نضع النضال من اجل الإصلاحات في المسار الصحيح الوحيد الممكن له، أي مسار الاصطدام بحدود النظام القائم وتجاوزه، بينما هن مستعدات للنضال من أجل الإصلاحات فقط إذا لم تؤد تلك الإصلاحات إلى تهديد النظام القائم، ولا يترددن نهائيا في التخلي عن النضال والمساومة عليه كلما اتضح أنه قد يسير أبعد من الحدود المرسومة له سلفا في برامجهم الإصلاحية.

نحن نعتبر أن تحرر النساء الجذري والدائم مستحيل إلا بالقضاء على النظام الرأسمالي وبناء الاشتراكية. وهو ما يقتضي توحيد نضالات النساء الكادحات ربات البيوت والعاملات والفلاحات وبنات فقراء المدن والقرى مع نضالات رفاقهن الرجال في الأحياء والمصانع والجامعات والقرى على أساس برنامج مطالب انتقالية تربط أشد مطالبهن ومطالبهم إلحاحا بمطلب التغيير الاشتراكي الثوري للمجتمع.

البديل الذي نطرحه يبدو صعبا وبعيد المنال، مقارنة مع البديل الذي تطرحه السيدات والسادة في الحركات النسوانية والحركات الإصلاحية عموما. عادة ما يفكر هؤلاء السادة والسيدات قائلين: «ثورة اشتراكية؟ يا إلهي! أليس من العقلانية والأجدى المطالبة بإصلاح دستوري ومدونة أسرة حداثية ديمقراطية وقوانين صديقة للمرأة ومحاربة الذكورية، وما إلى ذلك من الحلول الممكنة التطبيق، عوض ذلك الأفق البعيد الذي تطرحونه أيها الماركسيون؟». في الواقع كنا سنقبل بكل فرح نحن أيضا لو أنه كان من الممكن تحقيق التحرر التاريخي والنهائي للكادحين نساء ورجالا باتخاذ إجراءات سهلة وبسيطة مثلا إصلاح القوانين والدساتير. آه كم كان سيكون من السهل جدا تغيير العالم لو كان الأمر يقتضي مجرد إدخال بضع إصلاحات هنا وهناك! وما إلى ذلك. لكننا مضطرون بكل أسف أن نصدم هؤلاء الطوباويين بالحقيقة المرة وهي أن التاريخ لا يطرح أمامنا بدائل سهلة، مثلما نحن آسفون بطبيعة الحال أن نخبرهم بأنه لا يمكن معالجة السرطان بكأس من الويسكي. إن المشاكل العميقة الجدية، تتطلب دائما حلولا عميقة جدية، وهذا هو حال قضية المرأة.

إن السير وراء أوهام النسوانيات لا يؤدي أبدا إلى أي نتيجة. وهذا ما تؤكده عقود طويلة من "النضالات" التي قمن بها والشعارات التي رفعنها، ماذا كانت النتيجة؟ لا شيء يذكر. حتى دستور 2011 الذي تتغنى به جميع النسوانيات باعتباره "خطوة جبارة إلى الأمام" لم يأت نتاجا لنضالاتهن الفلكلورية، بل جاء نتاجا عرضيا للنضال الثوري الذي خاضته شابات وشباب حراك 20 فبراير من اجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

طبعا لا يعني قولنا هذا إن السيدات النسوانيات لا يحققن أي شيء من خلال "نضالاتهن"، بل على العكس تماما. السيدة أمينة بوعياش، على سبيل المثال، مناضلة نسوانية لا يشق لها غبار، اعتبرت أن «مسيرة المساواة، بدأها المغرب، من خلال مدونة الأسرة، وأصبحت تترسخ على مستوى جمعيات المجتمع المدني»، وسنة 2011 شاركت في "اللجنة الاستشارية لتعديل الدستور"، وبقليل من الجهد ها هي الآن قد صارت سفيرة للملك بمملكة السويد وجمهورية لاتفيا، وهذه ليست سوى البداية.

لطيفة جبابدي التي سبق لها أن اعتبرت أن «خطوة إصلاح قانون أحوال الأسرة في المغرب خطوة تاريخية وثورة حقيقية، إذ إن وقعها برأيها لن يتوقف في حدود رفع الحيف عن النساء، وإنما ترسيخ مفاهيم الديمقراطية من خلال الأسرة.

وأكدت أن عوامل عدة تضافرت في المغرب من أجل إصلاح القانون... أول هذه العوامل هو الإرادة السياسية، التي قادها الملك محمد السادس، الذي دعا منذ اعتلائه السلطة في العام 1999 إلى المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات...»*. كما أكدت أن خطاب 09 مارس كان خطاب إصلاحات شاملة بالنسبة للمرأة. حققت الكثير من الإصلاحات لنفسها بتسلقها لمناصب كثيرة من بينها مقعد في البرلمان وما يصاحبه من أجرة جزيلة وتقاعد مريح، ناهيك عن مناصب في الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية عديدة.

الإصلاحيون أناس عقلانيون جدا وعمليون جدا، عندما يصطدمون أمام واقع استحالة تحقيق الإصلاحات للجميع، لا يتركون الفرصة تضيع، بل يسارعون إلى تحقيق الإصلاحات لأنفسهم، فما لا يدرك كله لا يترك جله، كما قال "السلف الصالح".

إن المغرب اليوم (حسب دراسة أجرتها مؤسسة "تومسون رويترز") ثامن أسوء مكان يمكن للمرأة أن تعيش فيه، من بين 22 بلدا بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (ما يسمى بالعالم العربي)، أي خلف الجزائر وتونس والأردن وحتى جزر القمر. ولم يتقدم إلا أمام السعودية المغرقة في التخلف والبلدان التي تعرف الحروب والتوترات مثل اليمن وليبيا والسودان والعراق، الخ. كما أنه ما تزال مئات النساء يمتن كل سنة أثناء الوضع، بوتيرة أسوء حتى من تلك التي تعرفها بلدان تعيش الحروب الأهلية (مثل العراق وسوريا) أو الحصار (مثل فلسطين)، فسنة 2015 على سبيل المثال كان عدد وفيات النساء أثناء الوضع 121 امرأة لكل 100 ألف ولادة، بينما سجل العراق في نفس السنة 50 حالة وفاة وسجلت سوريا 68 حالة وفاة !!! كما تموت امرأة قروية كل يوم بسبب المضاعفات المرتبطة بالولادة.

كما تعاني المرأة المغربية من استفحال البطالة بين صفوفهن، فمعدل البطالة بين النساء من 15 إلى 24 سنة، تصل 19,1% (46,8% في المدن و4,3% في القرى). و17% بين النساء من 25 إلى 34 سنة (30,8% في المدن و2,1% في القرى)

ناهيك عن ما تعانيه العاملات من استغلال وحشي في مصانع النسيج والتصبير والمزارع المغطاة، الخ. لكن كل هذه الأوضاع لا تعني السيدات النسوانيات من قريب أومن بعيد، إذ أن كل ما يهمهن هو سلك أقرب طريق لتحسين أوضاعهن الخاصة والوصول إلى مناصب المسؤولية في الحكومة والبرلمان وإدارات المؤسسات الكبرى، أما قضية المرأة فليست سوى ورقة للمساومة.

نقول ونكرر، ولن نتعب أبدا من القول والتكرار: إن النظام الرأسمالي، في حد ذاته، هو سبب الوضع المأساوي الذي تعيشه النساء الفقيرات الكادحات. ولن تتحرر النساء فعليا إلا بالنضال من أجل إسقاط هذا النظام الظالم وبناء نظام جديد عادل، نظام يقوم على التسيير الديمقراطي لكل ثروات المجتمع لصالح كل أفراد المجتمع (نساء ورجالا): النظام الاشتراكي.

في ظل النظام الاشتراكي وحده سيصير من الممكن تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال، ليس على صعيد القوانين والكلمات فقط، بل في الواقع المعاش في المعامل والأحياء والمدارس والجامعات، الخ. في ظل المجتمع الاشتراكي وحده سيصير من الممكن القضاء على البطالة وتقسيم ساعات العمل المتوفرة اجتماعيا بين نساء ورجال المجتمع كله، وتعميم التعليم في كل مدينة وقرية وبناء ما يكفي من الحضانات ورياض الأطفال والمصابن العمومية والمطاعم العمومية، في كل مدينة وبلدة وقرية، بجودة عالية، مجانية أو بأثمنة في متناول نساء ورجال الطبقة العاملة، مما سيحقق فعلا تخلص المرأة، والرجل كذلك، من العمل البيتي العبودي غير المؤدى عنه، ليصير عملا اجتماعيا مدفوع الأجر. مما سيمكن النساء من المشاركة الفعلية في الإنتاج والثقافة والسياسة والحياة العامة، والمساواة مع رفاقهن الرجال.

لتحقيق ذلك المجتمع لا بد من كسب المناضلات الحقيقيات المنخراطات في الكفاح اليومي الذي يخوضه أبناء وبنات شعبنا الكادح ضد البطالة والتهميش والاستغلال وضد العنف ضد النساء وضد التقشف ومن أجل التعليم وغيرها من النضالات، كسبهن إلى النضال من أجل بناء القيادة الثورية والنضال من أجل الاشتراكية في المغرب والمنطقة والعالم.

إن تحرر النساء رهين بالاشتراكية، والاشتراكية رهينة بنضال النساء من أجل تحررهن. بدون مساهمة النساء الفعلية في النضال من أجل الاشتراكية ستبقى الاشتراكية حلما بعيد المنال، إذ لا يمكن تصور إمكانية انتصار النضال من أجل الاشتراكية دون نضال نصف قوات الطبقة العاملة، وأكثرها اضطهادا وكفاحية، من أجلها. هذه هي القناعة التي تجعلنا نبذل كل جهدنا لنشر الوعي بين صفوف النساء وكسب أفضل المكافحات من بين صفوفهن إلى قضية النضال من أجل الاشتراكية.

هوامش:

*: جبابدي: إصلاح مدونة أحوال الأسرة "ثورة" مغربية. موقع الوسيط الالكتروني

جريدة الثورة

تصدرها رابطة العمل الشيوعي

الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

زوروا مواقعنا الالكترونية:

http://www.marxist.com
http://www.marxy.com
http://www.attawajohalkaidi.com

مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكشف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء العدد 11 من جريدتنا "الشيوعي" (يناير 2014) من المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: الأجور، البطالة، النقابات، النساء، الأسرة، **السياسة الزراعية**، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، السياسة الخارجية، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

السياسة الزراعية

بعد خمسين سنة من الاستقلال الشكلي وبالرغم من جميع الديماغوجيا حول "تنمية العالم القروي وفك العزلة" الخ. لا تزال البادية المغربية تعيش في العصور الوسطى. المحراث الخشبي وانتظار الأمطار هما كل ما للأغلبية الساحقة من الفلاحين لمواجهة الجوع. البنية التحتية منعدمة، الضيعات المسقية وأجود الأراضي محتكرة في يد أقلية ضئيلة جدا. 6 % من كبار الفلاحين يحتكرون 50% من الأرض بينما ثلث الفلاحين بدون أرض.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الأرض لمن يزرعها، توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء وتشجيعهم على تشكيل تعاونيات طوعية، توفير الآلات الزراعية والأسمدة والنقل بأثمان مناسبة لتلك التعاونيات.
- مصادرة الملكيات الكبرى (بدءا بملكية الأسرة المالكة) وإعادة تأميم الأراضي والضيعات التي تمت خوصصتها ووضعها تحت رقابة مجالس العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء.
- تطبيق مخطط استعجالي للأشغال العمومية لتوفير البنية التحتية (الماء الكهرباء، دور السكن، المستشفيات، المدارس، الطرق...) وبناء السدود وتطوير أنظمة الري وتعميم الاستفادة منها.
- توفير القروض للفلاحين الفقراء بفوائد مخفضة.
- إسقاط الديون السابقة عن كاهل الفلاحين الفقراء والمسارعة باستعادة القروض المستحقة على كبار الفلاحين.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وفي هذا السياق ندين الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في شتى المجالات وخاصة الزراعة.